

E

الأمم المتحدة



المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1994/14/Add.1

5 August 1994

ARABIC

Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان  
اللجنة الفرعية لمنع التمييز  
وحماية الأقليات  
الدورة السادسة والأربعون  
البند ٦ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية، بما في ذلك  
سياسات التمييز والعزل العنصري بين وسياسة الفصل العنصري،  
في جميع البلدان، مع الاهتمام خاصة بالبلدان والأقاليم  
المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة: تقرير اللجنة  
الفرعية بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٨ (د - ٢٣)

الحالة في تيمور الشرقية

مذكرة من الأمانة

إضافة

**تعليقات حكومة جمهورية إندونيسيا على اعتماد بيان الرئيس بتوافق الآراء بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية من جانب الدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان**

-١- في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان، بتوافق الآراء، في دورتها الخامسة، بيان الرئيس عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

-٢- وتقدر إندونيسيا التهيج البعيد عن المواجهة الذي أدى إلى توافق الآراء بشأن البيان. وأثناء عملية المشاورات والتناوض التي تميزت بالنية الحسنة والصراحة، أتيحت الفرصة للوفود المعنية، وهي الوفد الثلاثي من الاتحاد الأوروبي، والبرتغال، وإندونيسيا، بعرض الحالات وتوضيح النقاط، وبالتالي تحسين التفاهم المتبادل حول المشكلة الشاملة والوسائل الجوهرية التي تنطوي عليها. وتأمل حكومة جمهورية إندونيسيا في أن يكون بالإمكان الإبقاء على هذا التفاهم المحسن بوصفه خلنية مفيدة يمكن أن تعطي روحًا إيجابية وبناءً لحرفية البيان.

-٣- إن بيان الرئيس هو بيان توافق في الرأي، يجسد مجموعة من التزامات أعضاء اللجنة وجميع الحكومات المراقبة المعنية، ولا سيما البرتغال. وتعمل حكومة جمهورية إندونيسيا أفضل ما في وسعها لاحترام توافق الآراء، ومن العدالة أن تنتظر أن يقوم جميع الآخرين، ومن فيهم البرتغال، في التقيد على نحو صادق بالبيان بأكمله.

-٤- وما يشجع إندونيسيا هو الاعتراف، في بيان الرئيس، بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها لتحسين حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، بما في ذلك الاعتراف بجهودها لأن تأخذ في الاعتبار الأشخاص الذين لم يحصلوا نتيجة للحادث العنيف الذي وقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في ديلي، والتنفيذ الأكبر الذي منحه إلى منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية، فضلاً عن وسائل الإعلام الدولية.

-٥- وبما أن بيان الرئيس هو تعبير جماعي للجنة، فإنه يمثل ردًا قوياً وبلغياً على الادعاءات غير المثبتة التي قدمتها بعض الأطراف التي لا تزال تعتبر أنه من المناسب تقديم صور مأساوية مبالغ فيها عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

-٦- وتأمل حكومة جمهورية إندونيسيا صادق الأمل أن يكون لبيان توافق الآراء الصادر عن الرئيس أثر إيجابي على الجهد الرامي إلى إيجاد حل مستديم لمشكلة تيمور الشرقية، ولا سيما المحادثات بين وزيري خارجية إندونيسيا والبرتغال برعاية الأمين العام للأمم المتحدة.